

تقرير صهيوني يدعو لتدمير المؤسسات المدنية لحماس:

تعزز التدين في المجتمع وتقدم المساعدات لأسر المقاومين

فلسطين/ خاص

من الأموال يصل من إيران، إلى جانب ما تقوم به جمعيتان خيريتان مقرهما مدينة الناصرة وكفر قاسم، داخل (إسرائيل)، مع العلم أن شرطة الاحتلال قَدّمت لوائح اتهام ضد قادة الحركة الإسلامية في الدولة العبرية حول مشاركتها في جمع التبرعات لتمويل أنشطة حماس. ويشير التقرير إلى أن المؤسسات التابعة لحماس تقوم بتوزيع المواد الغذائية على سكان القطاع

في الأسياد والمناسبات، فضلاً عن تقديم المساعدات للأسر الفدائيين الفلسطينيين الذين يسقطون في عمليات المقاومة أو يُعتقلون، وهذا ما تعتبره المؤسسة الأمنية



الإسرائيلية تشجيعاً على مواصلة عمليات المقاومة. وجاء في التقرير أن "المساعدة للعائلات توفر تغذية متواصلة لشبكة تهيئة القلوب من أجل العمليات وتساعد على خلق جو داعم ومتعاطف لصناعة القتل. والدعم الاقتصادي يعزز بديلاً اجتماعياً لحكم السلطة ولا استمرار التآكل في مكانتها الجماهيرية".

ويعرب التقرير عن خشيته بسبب ما يدعيه سيطرة حماس على أكثر من ثلاثمائة مسجد في القطاع، إلى جانب خشيته من تعزيز ظاهرة التدين في الشارع الفلسطيني. وإن كان التقرير يقر بأنه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر فرضت قيود على المؤسسات التي تقدم الدعم للمؤسسات الإسلامية العاملة في الأراضي الفلسطينية، إلا أنه تم العثور على مسارات التفاقية لتقدم الدعم لهذه المؤسسات.

وشدّد التقرير على الدور الذي يقوم به الشيخ يوسف القرضاوي الذي يصفه بأنه "من كبار رجال الافتاء المتطرفين، ويرأس ائتلاف الخير الذي ينقل أموالاً للعديد من المنظمات الإسلامية. ويحذّر التقرير من شبكة التعليم الإسلامي المستقل في قطاع غزة واعتبرها "دفيئة للتحريض" على (إسرائيل). ووصف الجامعة الإسلامية في غزة بأنها "بؤرة لإنتاج الاستشهاديين". وبالنسبة للمؤسسة الأمنية في (إسرائيل) فإنه يتوجب أن يتم القضاء على المؤسسات المدنية لحماس في قطاع غزة. ■

"علينا أن نبحث عن مؤسسات حماس المدنية والخيرية عبر عدسة تلسكوب من أجل تحديدها والعمل على القضاء عليها، لا يمكن أن نعتبر أننا في مأمن إذا ظلت مؤسسات حركة حماس المدنية تعمل وتتواصل في العمل وكأن شيئاً لم يحدث، لقد فشلنا دوماً في معالجة هذا الملف الشائك، لكن علينا الآن ألا نفشل فالتحدي حقا خطير وشديد"، هذا ما قاله الجنرال عاموس جلعاد منسق أنشطة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة للمتقاعد للتو. وبهذا التصريح يعمل الصهاينة والأميركيون بصمت من أجل القضاء على العمل المؤسساتي الإسلامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على اعتبار أن هذا العمل رفيد هام للمقاومة الفلسطينية. من هنا فقد بدأ بشكل واضح أن هناك مخططاً واضح المعالم يهدف إلى ضرب حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ليس على صعيد بنيتها العسكرية الجهادية، بل أيضاً على صعيد تواصلها مع الجمهور الفلسطيني. المخطط ليس له علاقة بالهدنة أو وقف إطلاق النار، بل تبين أن هناك توافقاً بين كل من دوائر صنع القرار في واشنطن وتل أبيب على استنفاد كل الجهود من أجل القضاء على كل ما يمكن أن يشكل مصدر قوة لحركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة.

شعبة الاستخبارات العسكرية الصهيونية أعدت خطة أطلقت عليها "تجفيف المصادر"، واطلعت عليها وكالة الاستخبارات الأميركية. والمخطط الصهيوني كان يقوم على تعاون صهيوني - أميركي - أوروبي لمواجهة ما يعتبرونه مصادر تمويل للحركة، ومن أجل أن ينجح هذا المخطط كان لا بد من أن يتم اعتبار الجناح السياسي لحركة حماس "إطاراً إرهابياً"، لكن الموقف الذي اتخذته الرئيس الفرنسي جاك شيراك كان قاطعاً في رفض هذا الطلب، على اعتبار أن حماس دوراً اجتماعياً إنسانياً لا يمكن للشارع الفلسطيني الاستغناء عنه.

وتصاعدت الحملة الإسرائيلية الأميركية المطالبة بتفكيك شبكة المؤسسات المدنية التي تدعي الخبايا الإسرائيلية أن حركة حماس تسيطر عليها في قطاع غزة. ويات واضحاً أن هناك اتفاقاً تاماً بين دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة و(إسرائيل) على ضرورة القضاء على البنية التحتية المدنية لحماس إلى جانب القضاء على بنيتها العسكرية. مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي في قطاع غزة قدّم مؤخراً تقريراً إلى الحكومة الإسرائيلية يدعي فيه أنه في الآونة الأخيرة قد طرأ ارتفاع كبير على حجم نشاط الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تسيطر عليها حماس في القطاع. وادعى التقرير أن عشرات ملايين الدولارات تم تحويلها من الخارج إلى القطاع واستقرت المساعدة التي تتلقاها جمعيات إسلامية رئيسية عند نحو مليون دولار في الشهر. ويدعي التقرير أن قسماً

